لتعزيز ثقافة ترشيد استهلاك المياه

جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية تطلق مسابقة نوعية للرسم الرقمي بالشراكة مع هيئة ملهمون الشبابية

أطلقت جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية المسابقة الخليجية للإبداع الشبابي التوعوي 2026 للرسم الرقمي تحت شعار «كل قطرة تهم»، بالتزامن مع يوم الشباب الخليجي الموافق 6 يونيو من كل عام، بهدف تعزيز الوعي والمعرفة بقضية الاستدامة المائية، وتشجيع المشاركة الشبابية في نشر ثقافة ترشيد استهلاك المياه، وتبنّي الممارسات المستدامة، والمساهمة في إيجاد حلول إبداعية للتحديات المائية، وذلك في إطار جهودها المستمرة لدعم المبادرات الهادفة وتنمية القدرات الوطنية في مختلف المجالات.

وتُنظَّم هذه المسابقة الخليجية بالشراكة مع هيئة ملهمون الشبابية بوصفها شريكًا معرفيًا، بما يُسهم في توسيع نطاق انتشارها والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب والمهتمين، وبما يضمن تحقيق أهداف المسابقة وفق أعلى المعايير التنظيمية والمهنية، ويعزز جودة المخرجات ويحقق الأثر المنشود. وتهدف المسابقة إلى إبراز أهمية قضية الأمن المائي في دول المنطقة، والدور المحوري لسلوك المستهلكين في خفض مخاطر الإسراف في استهلاك المياه.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للمسابقة، الأمين المالي بجمعية علوم وتقنية المياه الخليجية المهندس محمد سوار إن هذه المسابقة النوعية تأتي ضمن سلسلة من البرامج والمشروعات الهادفة إلى تنمية قدرات الشباب وصقل مهاراتهم، وتعزيز مساهمتهم في مختلف المجالات التنموية، بما ينسجم مع التوجهات الخليجية الرامية إلى الاستثمار في الطاقات الشبابية وتمكينها من أداء دورها الحيوي في مسيرة التنمية الشاملة. كما تستهدف استقطاب الطاقات الشبابية وتحفيزها على المشاركة الفاعلة في المبادرات الهادفة ذات الأثر المجتمعي، إذ تتولى الجمعية تنظيم المسابقة وإدارتها والإشراف على جميع مراحل تنفيذها، انطلاقًا من دورها الريادي في دعم المبادرات العلمية والتنموية وتعزيز ثقافة المعرفة والابتكار، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ الشراكة بين مختلف القطاعات المعنية.

ومن جانبها، أوضحت رئيسة مجلس إدارة هيئة «ملهمون» المهندسة ضحى البشر أن هذه الشراكة التكاملية بين الجهات المنظمة والداعمة تعكس رؤيةً لتمكين الشباب الخليجي من صناعة محتوى مؤثر يُعزِّز ثقافة الاستدامة والمسؤولية تجاه الموارد المائية، إلى جانب الحرص المشترك على تمكين الشباب وتعزيز دورهم في الابتكار والإبداع والمشاركة الفاعلة في المبادرات الوطنية والتنموية، وإلهام الشباب الخليجي لتوظيف إبداعاتهم ومواهبهم في نشر الوعي المائي وتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه الاستدامة، بأسلوب شبابي مؤثر ومستدام، قادر على الوصول والتفاعل وصناعة الأثر المجتمعي.

وأوضحت اللجنة المنظمة أن المسابقة تستهدف فئتين عمريتين؛ تشمل الأولى فئة الناشئة من عمر 15 إلى 18 عامًا، فيما تشمل الفئة الثانية الشباب من عمر 19 إلى 35 عامًا.

«أمانة الشورى» تحرز درع التميز في الموارد البشرية من الجامعة الخليجية تقديرا لجهود تطوير الممارسات المؤسسية الحديثة

حازت الأمانة العامة لمجلس الشورى «درع التميز في الموارد البشرية» من الجامعة الخليجية، وذلك في إطار تكريم عدد من مديري الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، تقديرًا لجهود تطوير رأس المال البشري والإسهامات القيمة في مجال إدارة الموارد البشرية، وتعزيز الممارسات المؤسسية الحديثة، حيث تسلم الدرع محمد عادل جميل مدير إدارة الموارد البشرية والمالية بالأمانة العامة للمجلس. جاء ذلك ضمن مشاركة الأمانة العامة في الفعالية التي أقامتها الجامعة الخليجية بالتعاون مع جمعية البحرين لإدارة الموارد البشرية تزامنًا مع اليوم العالمي للموارد البشرية. 2026، بعنوان «الابتكار لقيادة الموارد البشرية لتحقيق النجاح المؤسسي المستدام»، للتركيز على الدور المحوري الذي تقدمه المؤسسات العامة والخاصة والمختصون في مجال الموارد البشرية وبناء بيئات عمل ناجحة، وتمكين الكفاءات، وصناعة مستقبل مهني أكثر تطورًا واستدامة.

كما شاركت الأمانة العامة للمجلس ضمن جناح المعرض المصاحب للفعالية، وذلك تفعيلاً لجهودها في مجال تعزيز الشراكة والتواصل المجتمعي، الذي جرى من خلاله استعراض ممارسات وقيم الجهات المشاركة في مجال الموارد البشرية، وتوجيه الطلبة حول المهارات والكفاءات المطلوبة، واستقبال السير الذاتية من الطلبة المتدربين والخريجين، وبناء علاقات مع الكفاءات المستقبلية والمتخصصين في القطاع.

وتأتي هذه المشاركة تأكيدًا للحرص المستمر من قبل الأمانة العامة لمجلس الشورى على مواكبة أحدث الممارسات والتوجهات المهنية في مجال إدارة الموارد البشرية، والاستفادة من المبادرات والبرامج النوعية التي تسهم في تطوير الأداء المؤسسي، على النحو الذي ينعكس إيجابًا على جودة العمل وتعزيز الكفاءة والتميز المؤسسي.

الرأي الثالث

البحرين تنتصر للمواطن والاقتصاد

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

يقول المثل العالمي ((الرياح القوية لا تهدم شجرة عميقة الجذور)).. وتجربة مملكة البحرين اليوم، على الرغم من العواصف والتحديات، إلا أنها عميقة الجذور ثابتة، المملكة انتصرت للمواطن والاقتصاد، ففي وقت تواجه فيه المنطقة تحديات أمنية جسيمة نتيجة العدوان الإيراني الغاشم ومحاولات زعزعة الاستقرار، تختار البحرين أن ترد بالبناء لا بالهدم، وبالاستثمار لا بالانسحاب، وبالانفتاح على العالم رغم محاولات العزل والتخريب.

إرادة ملكية وتوجيهات سامية تصنع الفارق تنطلق تحركات البحرين الاقتصادية من رؤية واضحة رسمها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وبتوجيهات مباشرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.. هذه الرؤية تؤكد أن الأمن والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وأن مواجهة التدخلات الخارجية تبدأ بترسيخ مناعة اقتصادية قوية تجعل الوطن عصيًّا على الابتزاز والضغوط.. فالعدوان الإيراني يستهدف ليس فقط أمننا، بل يحاول أيضاً إفشال مسيرة التنمية وإخافة المستثمرين. والرد البحريني الحكيم كان المزيد من العمل، والمزيد من الانفتاح، والمزيد من الثقة بالقدرات الوطنية.

وقد شارك معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، على رأس وفد حكومي رسمي، في أعمال منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي 2026 المنعقد في روسيا الاتحادية. وهذه المشاركة في هذا المحفل الاقتصادي العالمي الكبير ليست حضوراً بروتوكولياً، بل هي رسالة عملية مفادها أن الاقتصاد البحريني مفتوح، والفرص الاستثمارية متاحة، والشراكة مع روسيا والعالم ممتدة رغم كل التحديات الإقليمية.

وقد طرح معالي الوزير خلال المنتدى مزايا الاقتصاد البحريني التنافسية، والبيئة التشريعية الجاذبة، وقطاعات المستقبل التي تركز عليها المملكة مثل التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي والطاقة المستدامة.

كما تؤكد هذه المشاركة أن البحرين لا تنتظر زوال التهديدات لتبدأ العمل، بل تعمل وتنمو وسط التحديات، وتحوّل الأزمات إلى فرص لإثبات المتانة.

وبالتوازي مع ذلك، قام وفد رفيع من مجلس التنمية الاقتصادية بزيارة استراتيجية استمرت خمسة أيام لإسبانيا وسويسرا.. لم تكن الزيارة سياحية، بل كانت مهمة اقتصادية مكثفة هدفها وضع البحرين على خريطة الاستثمار الأوروبي كوجهة أولى ومفضلة. وعقد الوفد سلسلة لقاءات مع نخبة من كبرى الشركات الأوروبية والمستثمرين، وركز على القطاعات ذات الأولوية في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، كالخدمات المالية، والصناعات الخفيفة والتقنية؛ والخدمات اللوجستية، والسياحة، كقطاع واعد يدعم التنوع الاقتصادي. والرسالة التي حملها وفد المجلس واضحة، وهي أن البحرين دولة مستقرة مؤسسياً، ذات بنية تحتية عالمية المستوى، وتقدم حوافز استثمارية تنافسية، ويد عاملة مؤهلة، وإجراءات مرنة لتأسيس الأعمال.

وعلى الرغم من الضجيج الذي تحاول إيران إحداثه عبر خلاياها التخريبية، فإن الواقع على الأرض يقول إن البحرين بيئة آمنة وجاذبة، وإن هذه التحركات الاقتصادية الوطنية تتجاوز الأرقام والعقود، وهي تؤكد للمواطن أن مستقبله محمي بخطط تنموية واقعية، وترسل للمستثمر الأجنبي إشارة طمأنة بأن البحرين «مختلفة».. مختلفة لأنها لا تسمح للعدوان الإيراني أن يحدد أجندتها، ولا تربط مصير اقتصادها بمزاج مليشيات خارجية.

مملكة البحرين اليوم تثبت أن الشجرة عميقة الجذور لا تكسرها الرياح. وبقيادة جلالة الملك المعظم وتوجيهات سمو ولي العهد، تسير المملكة بخطى ثابتة نحو اقتصاد أكثر قوة وتنوعاً وازدهاراً، ليبقى شعارها: نعمل رغم التحديات، وننتصر بالبناء.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

محاكمة موظف بـ«الجعفرية» اختلس نصف مليون دينار استولى على أموال المساعدات واشترى لنفسه عقارا وسيارتين

صرّح رئيس نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال، بأن النيابة العامة قد أمرت بإحالة موظف بالإدارة العامة للأوقاف الجعفرية إلى المحاكمة الجنائية لاختلاسه المال العام والتزوير في سجلات ومحررات رسمية وغسل متحصلات هذه الجرائم.

وكانت وزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف قد أبلغت عن قيام المتهم الموظف بالإدارة العامة للأوقاف الجعفرية باختلاس مبالغ تعود الى المساعدات الخيرية التي تُمنح من الإدارة للمحتاجين، وقد باشرت النيابة التحقيق في الواقعة، حيث اطلعت على الإجراءات التي باشرها المتهم والمستندات والمحررات محل الواقعة والمنسوبة إليه وجهة عمله، واستمعت إلى أقوال الشهود من الموظفين المختصين، وندبت لجنة ثلاثية من ديوان الرقابة المالية والإدارية لحصر وفحص التجاوزات التي شابت أعمال المتهم، كما أمرت بالكشف عن سرية حساباته وبالتحفظ عليها وعلى أمواله وممتلكاته، وبناءً على ما خلص إليه تقرير اللجنة المنتدبة وما كشفت عنه التحقيقات وتحريات إدارة مكافحة جرائم الفساد بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني وتقرير التحليل المالي الذي أعده المركز الوطني للتحريات المالية، من أن المتهم تمكن من اختلاس قيمة شيكات منصرفة كمساعدات خيرية من قبل الإدارة العامة للأوقاف الجعفرية بلغت 483,107 دنانير بحرينية بإيداعها في حسابه الشخصي والانتفاع بها في نفقاته وشؤونه الخاصة، ومن ذلك شراء عقار وسيارتين، فضلًا عن شروعه في اختلاس قيمة شيكات أخرى مقدارها 58 ألف دينار بحريني كان في سبيله لصرفها لمصلحته، وذلك بأن قام بتزوير واصطناع طلبات الحصول على المساعدات الخيرية بأسماء وهمية ومن ثم عرضها على اللجنة المعنية بجهة عمله، وتسلمه الشيكات بقيمة تلك المساعدات بعد حصوله على موافقة اللجنة على منح المساعدات والاستئثار بها لنفسه، فضلًا عن قيامه بتزوير وتحريف البيانات بنظام الإدارة الإلكتروني لإتمام مشروعه الإجرامي.

وقد أقر المتهم لدى استجوابه بمعرفة النيابة بارتكابه الجرائم المنسوبة إليه، ومن ثم أمرت بإحالته محبوسًا إلى المحاكمة الجنائية، وقد تحدد لنظر الدعوى جلسة بتاريخ 30 يونيو 2026 أمام المحكمة الكبرى الجنائية الأولى.

للتقادم.. «الإيجارية» تسقط 15 ألف دينار رسوم اتحاد ملاك عن مالكة شقة

أسقطت محكمة الاستئناف العليا الإيجارية، مبلغ 15 ألف دينار من إجمالي مطالبة اتحاد ملاك عقار لصاحبة شقة، بدفع أكثر من 40 ألف دينار قيمة الاشتراكات ورسوم الصيانة منذ عام 2011، وذلك للتقادم الخمسي لجزء من المطالبة للفترة من –2011 2015، وألزمت المحكمة صاحبة الشقة بمصاريف الاستئناف ومقابل أتعاب المحاماة.

ورفعت صاحبة الشقة دعوى أمام المحكمة أفادت فيها بأنها تمتلك شقة في مشروع عقاري، منذ 25/3/2010، وبتاريخ 27/7/2023 قام اتحاد الملاك بإخطارها بخطاب إلكتروني لمطالبتها بسداد الاشتراكات ورسوم الصيانة السنوية المستحقة عليها عن الفترة من 2011 حتى 2023 بمبلغ إجمالي 40918دينارا، وطلبت من المحكمة الحكم بسقوط الحق في المطالبة بالرسوم المقررة عن المدة منذ 2011 وحتى 2018 لسقوطها بالتقادم المقرر بنص المادة (366) من القانون المدني وبعدم سماعها عن الفترة السابقة على العمل بقانون تنظيم القطاع العقاري رقم 27 لسنة 2017 في مارس 2018.

وأشارت المحكمة في حيثيات الحكم إلى المقرر بنص المادة 366/أ من القانون المدني أنه لا تسمع عند الإنكار الدعوى بمضي خمس سنوات، إذا كانت بحق دوري متجدد كأجرة المباني والأراضي الزراعية والمرتبات والأجور والمعاشات، وذلك ما لم يوجد نص يقضي بخلافه ....، ولفتت إلى ما نصت عليه المادة 375 من ذات القانون بأنه «تنقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة... ونص المادة 377 من ذات القانون على أنه إذا انقطعت المدة المقررة لعدم سماع الدعوى، بدأت مدة جديدة من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع، وتكون المدة الجديدة مماثلة للمدة الأولى».

وأوضحت المحكمة أن اتحاد الملاك سبق وأقام دعوى إلزام صاحبة الشقة بأداء رسوم الخدمة المستحقة عن الأعوام من 2010 حتى 2020، وقالت إن إقامة تلك الدعوى وصدور حكم فيها قطع مدة التقادم بالنسبة إلى الرسوم التي لم يمض على تاريخ استحقاقها خمس سنوات سابقة على إقامة تلك الدعوى وذلك وفقا لصريح النص في المادة 375، وكان لا محل للقول بسقوط الرسوم المستحقة عن الأعوام من 2020 حتى تاريخ رفع الدعوى الراهنة الحاصل في 23/9/2024 لعدم مضي خمس سنوات على تاريخ استحقاقها.

وأضافت المحكمة إن مؤدى ذلك هو أن الرسوم المستحقة حتى 9/11/2015 تكون قد سقطت بالتقادم الخمسي وبخصم ما دفعته صاحبة الشقة يكون المبلغ المتقادم 14987.199 دينارا، ولما كان القرار المطعون عليه قد تضمن المطالبة بذلك المبلغ بالرغم من تقادم الحق في المطالبة به الأمر الذى يتعين القضاء بإلغائه فيما تضمنه في هذا الخصوص، وحكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بإلغاء القرار المطعون عليه الصادر من اتحاد الملاك فيما تضمنه من مطالبة المستأنف ضدها بالرسوم المستحقة عن الفترة السابقة على 9/11/2015 البالغة 14987.199 دينارا.

10 سنوات سجنا لآسيوي مروج للمخدرات في سلماباد

حكمت المحكمة الجنائية الكبرى الاولى بالسجن 10 سنوات على آسيوي للاتجار في المواد المخدرة، كما غرمته المحكمة 5 آلاف دينار وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة.

وكانت بداية الواقعة بتلقي الجهات الأمنية معلومات تفيد بقيام المتهم بالترتيب والاشتراك في عمليات بيع المواد المخدرة، وأكدت التحريات صحة المعلومة وتم التوصل إلى المتهم عن طريق مصدر سري وطد العلاقة معه واتفق معه على شراء مواد مخدرة (الماريجوانا) مقابل 130 دينارا وتم الاتفاق على التسليم في منطقة سلماباد وتمت الجريمة على مرأى ومسمع من رجال الشرطة.

وتم ضبط المتهم وبحوزته المبلغ المصور، وتم استخدام القوة للسيطرة عليه والتوجه إلى سكنه وبتفتيشه عثرت قوات الأمن على كمية من النبات المخدر، وبسؤاله عن مصدر المخدرات أفاد بأنه يتسلمها من أماكن مختلفة يتم تحديدها بالاتفاق مع آخر.

واعترف المتهم بأنه تعرف على آخر اتصل به منذ فترة ليطلب منه بيع كمية من المواد المخدرة وحدد له أماكن تسلم المواد المخدرة والاشخاص الذين سيتسلمون حصيلة البيع مقابل عمولة له وقام بتلك الواقعة عدة مرات من قبل، فأسندت النيابة إليه أنه قدم بمقابل المادة المخدرة الماريجوانا في غير الأحوال المرخص بها قانونا، على النحو المبين بالأوراق، ثانيا حاز وأحرز في غير الأحوال المرخص بها المادة المخدرة الماريجوانا بقصد التعاطي، ولهذه الأسباب قضت المحكمة بسجن المتهم 10 سنوات وتغريمه 5 آلاف دينار ومصادرة المضبوطات وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة بعد تنفيذ العقوبة.